مظاهر السماع عند نحاة القرن العاشر الهجري
"ابن كمال باشا نموذجاً"

د/ عبد الله محمد الشمراني
دكتوراة اللغة العربية (نحو وصرف)، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن

الملخص بالعربية:

يتناول هذا البحث الحديث عن أحد الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة في تقعيد اللغة العربية، وهو دون شك أصل لا يمكن إغفال أهميته البالغة في الوصول إلى استقرار قواعد اللغة انطلاقاً من قيمته الكبيرة التي نُقلت عن العرب.

إذ يتناول هذا البحث الحديث عن هذا الأصل عند علماء القرن العاشر الهجري، وتحديداً عند ابن كمال باشا في كتابه أسرار النحو، فيتحدث عن القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، والمسموع من كلام العرب شعراً ونثراً.

ويحاول هذا البحث تسليط الضوء على منهج ابن كمال باشا في ذلك، وتعميم هذا المنهج على سائر علماء القرن العاشر الهجري.

المقدمة:

تعتمد اللغة العربية في أصولها على أصل مهم جداً للتقعيد، ألا وهو السماع، إذ لم يكن نظر النحاة واللغويين إلى نصوص اللغة على حد سواء في تقعيدهم للغة، وإنما جعلوا لهذا الأصل اللغوي قيوده وشروطه، فليس كل نص مسموع عن العرب يفضي إلى قاعدة، بل لا بد أن يكون هذا النص داخلاً ضمن الحلقة الاحتجاجية التي حددها العلماء لنصوص اللغة.

وما ورد إلينا من كلام عن العرب، سواء أكان ذلك الكلام شعراً أم نثراً فهو سبيل للاحتجاج ووضع القواعد اللغوية، إذ يتكئ العالم على هذا النص المسموع عن العرب ليقيم القاعدة النحوية.

وربما لم يكن هناك اختلاف بين نظرة اللغويين في أي قرن كان إلى طبيعة المسموعات عن العرب، ولكن ما يختلف هو مذهب كل لغوي في تقديم هذه المسموعات اللغوية، وتبيينها وفقاً لما تقتضيه القاعدة، فلكل شيخ طريقة كما يقولون، ومن هنا فإن ابن كمال باشا له طريقته الخاصة في عرض النصوص المسموعة عن العرب والاحتجاج بها، وانطلاقاً من ذلك جاء هذا البحث ليبين هذه الطريقة التي يتميز بها ابن كمال باشا من علماء القرن العاشر الهجري في توجيهه للنصوص المسموعة عن العرب.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يكشف يميط اللثام عن منهج ابن كمال باشا في تقديم السماع أصلاً لغوياً، وكيف تعامل مع هذا الأصل، إذ إن ابن كمال باشا يعطينا فكرة عن سواه من علماء القرن العاشر الهجري.

وتبرز مشكلة البحث في أنه يحاول الكشف عن مظاهر السماع في الدرس اللغوي عند علماء القرن العاشر، ويطبق تلك المظاهر على ما أنجزه ابن كمال باشا في كتابه.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز دور السماع باعتباره أصلاً لغوياً في الاحتجاج اللغوي عند العلماء في القرن العاشر، كما يسلط الضوء على ما أنجزه ابن كمال باشا ضمن هذا الإطار العلمي التأصيلي.

ويتبع هذا البحث خطوات المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائجه المتوقعة، إذ إن هذا المنهج يجعل من فكرة الطريقة العلمية سبيلاً للتعمق في الظاهرة اللغوية، وصولاً إلى دورها في الدرس التأصيلي اللغوي.

ويمثل السماع المداد الكلامي للغة، الذي يمكننا من خلاله التوصل إلى القاعدة اللغوية، وفيما يلي بيان لهذا الأصل عند ابن كمال باشا.

السماع:

هذا هو الأصل الأول من أصول النحو للاستدلال في اللغة العربية، والسماع هو ما نُقِل عن العرب من أقوال، وبناء على ما سُمِع من كلام العرب يتم تقعيد القواعد، ووضع الأسس اللغوية.

يقول السيوطي في الاقتراح عن السماع: " وأعني به ـ أي السماع ـ ما ثبت في كلام مَن يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[1].

[1]. السيوطي، جلال الدين (١٩٩٩م). الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة ـ مصر ص: ٧٤.

هذه المصادر الثلاثة كما نرى تتمثل بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب نثراً كان أم نظماً، كل هذه الأمور مأخوذة من المسلم والكافر، وهذا يختص بكلام العرب، أما القرآن فمصدره من الله تعالى، والحديث مصدره من الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أما كلام العرب فمأخوذ عنهم نظماً ونثراً.

" أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً "[٢].

وثمة بعض الأمور التي تتصل بعلوم القرآن الكريم مما دخل في إطار الاحتجاج اللغوي عند العرب، وتعد القراءات القرآنية مصدراً مهماً، فعلم القراءات من العلوم المتصلة بالقرآن الكريم، ولقد احتج العلماء واللغويون بالقراءات القرآنية صحيحها ومتواترها وشاذها، بيد أن السيوطي يذكر أن الخلاف عند النحاة على الاحتجاج بالشاذ لا يعلم له وجوداً، إلا أن علماء الفقه الإسلامي قد اختلفوا في الاحتجاج بالقراءات الشاذة [٣].

أما فيما يتعلق بالحديث الشريف فقد اختلف النحاة في الاستشهاد به، التي تكون نسبة التصرف بألفاظها أقل من الأحاديث الطويلة، فيكون اللفظ أقرب ما يكون إلى كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ[٤].

وإذا كان العلماء واللغويون قد ابتعدوا عن الاستشهاد بالحديث الشريف في القرون الأولى من التقعيد اللغوي، فإننا نرى أنه ليس ثمة سبب مقنع وراء عدم الاستشهاد بالحديث الشريف، ذلك أن اللغويين العرب يتناقضون مع أنفسهم في عملية التقعيد هذه، فهم يضعون زماناً محدداً لقبول الشاهد اللغوي، ثم يُخرجون بعض كلام العرب من حسبانهم في الاحتجاج، كذلك إخراجهم كلام النبي بحجة أن الرواة قد نقلوه بالمعنى.

أما الاستشهاد بكلام العرب وهو الذي ينقسم إلى شعر ونثر، فقد استشهد اللغويون بالشعر دون حصر أو قيد، بل استشهدوا بشعر لا يُعرف قائله، ثم إن كلمة شاهد قد انحصرت فيما بعد بالشاهد الشعري، ولقد أكثر اللغويون والعلماء من الاستشهاد الشعري.

وينقسم الشعراء كما يرى علماء اللغة إلى أربع طبقات هي: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، وطبقة المولدين، أما الطبقتان الأوليان فيُحتَجّ بكلامها وشعرها، والطبقة الثالثة فالأصح أن يحتج بشعرها، بينما أجمع العلماء على عدم حجية الطبقة الرابعة، رغم أن بعض العلماء قد استشهد ببعض شعرهم، كالزمخشري الذي احتج بشعر أبي تمام[٥].

وينقسم السماع إلى قسمين، مطرد وشاذ، فما كان مستمراً من كلام العرب كالإعراب وغيرها من الظواهر المستمرة في كلام العرب أطلقوا عليه المطرد، وما كان على غير جهة الكلام

---

[٢]. المرجع السابق، ص: ٧٥، وانظر: عمر، أحمد مختار (١٩٨٨ م). البحث اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، الطبعة السادسة، القاهرة ـ مصر ص: ١٧.

[٣]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: ٧٦-٧٨.

[٤]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: ٨٩-٩٢، وعمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، ص: ٣٤.

[٥]. انظر: عمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، ٤٢-٤٩.

بشكل أو بآخر ، وكان منقطعاً، فقد أطلقوا عليه الشاذ[٦]، أما الاطراد فهو على أربعة أضرب هي:

النوع الأول: وهو المطرد في القياس والاستعمال معاً، وهو الغاية المطلوبة، نحو: قامَ زيدٌ، وضربْتُ عمراً، ومررتُ بسعيد.

النوع الثاني: وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، وذلك نحو قولهم: يذر ويدع، وقولهم: مكان مُبقِل، والسماع فيه باقِل، كذلك الأول مسموع، ومن ذلك أن يأتي خبر عسى اسماً ظاهراً، كقولك: عسى زيدٌ قائماً، فهو شاذ في السماع، إلا أن القياس فيه على هذا الوجه.

النوع الثالث: وهو المطرد في الاستعمال وشاذ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، واستنوق، واستصوبتُ الأمر، وأبى يأبى، والقياس فيها الإعلال وكسر عين الأخير.

النوع الرابع: وهو الشاذ في القياس والاستعمال معاً، نحو قولهم: ثوبٌ مصوون، وفرسٌ مقوود، ورجول معوود من مرضه[٧].

القرآن الكريم:

لا يختلف العلماء والنحويون في حجية النص القرآني، فهو نص موثوق به، وهو أفصح النصوص اللغوية التي وصلتنا، فالقرآن الكريم أفصح من شعر العرب، ومن كلامهم أيضاً، وبالتالي فالاحتجاج بالقرآن الكريم مجمع عليه بين العلماء كافة دون خلاف[٨].

ويمثل القرآن الكريم عمود الأدلة، فهو فوقها جميعاً[٩]، ومن هنا فإن النحاة واللغويين كانوا يعتمدون اعتماداً كبيراً على الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة على قواعدهم المتعددة، فنصٌّ عليه هذا الإجماع من قبل العلماء يستحق بأن يمتاز بكل الاهتمام ليكون حجة قطعية للمحتج على قاعدة ما، حيث يقول السيوطي مؤكداً لنا أن القرآن حجة لا شك فيها: " فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً "[١٠].

والسيوطي في نصه السابق يبين لنا أن النص القرآني يحتج به في كافة مستوياته المتواترة والشاذة، فهو يشير بالتواتر إلى القرآن ذاته، وإلى القراءات السبع التي امتازت بالتواتر، ويشير بالآحاد إلى القراءات غير السبعية التي نقلت عبر آحاد في طبقات السند المختلفة، أما الشاذ فيشير به إلى بعض القراءات الشاذة التي فاقت القراءات العشر، فهذا هو معنى كلام السيوطي.

لقد عني العلماء والباحثون بالقرآن الكريم أيما عناية، ولقد حظي كتاب الله تعالى باهتمام العلماء في شتى العصور الإسلامية، هذا الاهتمام لم يحظَ به أي من النصوص اللغوية المختلفة،

---

[٦]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: ١٠٩.

[٧]. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، الطبعة الرابعة، ج: ٢، ص: ١٢-٢١، والسيوطي. الاقتراح، ص: ١٠٩-١١٣.

[٨]. انظر: نحلة، محمود (١٩٨٧م). أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ص: ٣٣.

[٩]. انظر: حسانين، عفاف (١٩٩٦م). في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ـ مصر ص: ٣٠.

[١٠]. انظر: السيوطي. الاقتراح في علم أصول النحو، ص: ٥١.

ولم تهتم أمة من الأمم بكتاب لها كاهتمام المسلمين بالقرآن الكريم[١١]، ومعروف لنا أن هذا الاهتمام بالقرآن الكريم لم يأتِ من فراغ، فالقرآن الكريم نزل على أمة العرب، ويمثل دستورهم الديني، وكذلك فهو محور العبادة في الإسلام، ومن هنا كان الاهتمام بالقرآن الكريم وعلومه المختلفة، خدمة من المسلمين لدينهم الحنيف، وكتابهم السماوي الذي تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه وصونه عن الزلل والتحريف.

ولو نظرنا إلى حجية كتاب الله تعالى عند أهم مدرستين في علم النحو ـ البصرة والكوفة ـ فإن المدرستين كلتيهما تجعلان من القرآن الكريم حجة قطعية، غير أن مدرسة البصرة تجعل من النص القرآني أمراً قابلاً للتأويل النحوي، في حين أن مدرسة الكوفة ترى في النص القرآني أساساً متيناً لإقامة القاعدة النحوية عليه، فهم يبنون القواعد بناء على النص القرآني، في حين أن البصريين يجعلون النص القرآني قابلاً للتأويل حسب القاعدة، وخلاصة الأمر فإن البصريين يؤوّلون النص القرآني، والكوفيين يعوِّلون على النص القرآني في إنشاء القواعد[١٢].

فالقرآن الكريم يمثل قمة الاحتجاج السماعي، وهو في أول الأدلة النقلية، ولا يشك أحد في حجية النص القرآني، يقول البغدادي في ذلك: " فكلامه عزّ اسمه افصح الكلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذِّه "[١٣].

ولقد كان نصيب الاستشهاد بالقرآن الكريم كبيراً في كتاب " أسرار النحو " لابن كمال باشا، شأنه في ذلك شأن النحويين واللغويين كافة الذين اتخذوا من كتاب الله تعالى مادة خصبة للاستشهاد على قضاياهم النحوية، وقواعدهم المتعددة، وفيما يلي سنعرض للحديث عن استشهاد ابن كمال باشا بالقرآن الكريم.

يأتي الاستشهاد بالقرآن الكريم في أولويات الاستشهاد بالمسموع عند ابن كمال باشا، إذ يستشهد ابن كمال باشا بالنص القرآني في بعض الأحيان فقط دون رفده بشاهد آخر قرآنياً كان أم نثرياً أم شعرياً، ومن الأمثلة على الاستشهاد بالقرآن وحده ما جاء في أسرار النحو من حديث ابن كمال باشا عن تعدد الأخبار ، حيث يذكر ابن كمال أن الخبر قد يتعدد بالعطف وبغير العطف، ومن هنا فإنه يقول: " وقد يتعدد الخبر بحرف العطف، نحو: زيد عاقل وعالم، ودون العطف نحو قوله تعالى: " وهو الغفورُ الودودُ، ذو العرشِ المجيد، فعّال لما يريد "[١٤]، سواء كانت الأخبار غير متضادة كهذه الأخبار، أم متضادة، وسواء كان المبتدأ في المتضادة يتصف جزء منه ببعض تلك الأخبار، وجزء آخر ببعض أخر، كقولك للأبلق: هذا أبيضُ أسودُ "[١٥].

فالاستشهاد هاهنا قد أتى على حالة من حالات مجيء الخبر، وهي أن يكون الخبر متعدداً، واستشهد ابن كمال على هذه الحالة، يقول الزمخشري في ذلك: " وقد يجيء للمبتدأ خبران

---

[١١]. انظر: الأفغاني، سعيد (د.ت). في أصول النحو، القاهرة – مصر، ص: ٢٨.

[١٢]. حسانين. في أدلة النحو، ص: ٣٠.

[١٣]. البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٩٧٩م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية ج: ١، ص: ٩.

[١٤]. سورة البروج، آية: ١٤ ـ ١٦.

[١٥]. ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (د.ت). أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ـ فلسطين، منشورات دار الفكر، عمان ـ الأردن، ص: ١٠٧ ـ ١٠٨.

فصاعداً منه قولك هذا حلو حامض. وقوله تعالى: " وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد "[١٦].

وفي موضع آخر يتحديث لنا ابن كمال باشا عن أولوية أن يأتي الضمير متصلاً، وأنه لا يأتي الضمير منفصلاً إلا في حالة تعذّر المتصل، حيث يقول: " الغرض من وضع الضمائر الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فلذلك لا يجوز المنفصل إلا لتعذر المتصل، ولا يتعذر المتصل إلا بتقديم الضمير على عامله، نحو: " إيَّاكَ نعبُدُ "[١٧]؛ لأن الضمير لا يتصل بمقدمه "[١٨].

ففي النص السابق استشهد ابن كمال باشا بالآية القرآنية الكريمة على تقديم الضمير على عامله، وعلل لنا سبب عدم مجيء الضمير متصلاً بأنه قد تقدم على العامل، ومن هنا فإن اتصال الضمير صار متعذراً، في ظل أن الأولوية لاتصال الضمير وليس لانفصاله، فجاء بالآية الكريمة، حيث إن " إياك " ضمير منفصل للمفرد المخاطب المذكر، وهو في الآية الكريمة في موضع نصب مفعول به مقدم، إذ إن الأصل في تركيب الجملة: نعبدُك، غير أن إفادة الحصر والقصر لا تتحصل بهذا التركيب، أما في حالة التقديم فإن الفائدة تتم، ومن هنا فقد جاء الضمير منفصلاً.

وفي مواضع أخرى يأتي الاستشهاد بالقرآن الكريم عند ابن كمال باشا معضوداً بآية أخرى من كتاب الله تعالى، فلا يكتفي ابن كمال باشا بإيراد آية واحدة، بل يتعدى ذلك للحديث عن آيتين من كتاب الله تعالى، ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن معاني الاستفهام، حيث يأتي الاستفهام للإنكار والتوبيخ، إذ يقول ابن كمال باشا في ذلك: "الاستفهام الإنكاري: إن كان ما بعد الهمزة غير واقع، وأن مدعيه كاذب، كقوله تعالى: " أيحبُّ أحدُكم أن يأكلَ لحمَ أخيهِ "[١٩]، وتوبيخي إن كان ما بعدها واقعاً وفاعله معلوم، كقوله تعالى: " أغيرَ اللهِ تدعونَ "[٢٠] "[٢١].

لقد جاء ابن كمال باشا بهاتين الآيتين مستشهداً بهما على مجيء الاستفهام الإنكاري أو التوبيخي، حيث إن الإنكار يتحصل بعدم وقوع المستفهم عنه، يقول عباس حسن عن الاستفهام الإنكاري: " الاستفهام الإنكاري: "ويسمى أيضًا: الإبطالي" ويعرفونه بأنه الذي يسأل به عن شيء غير واقع، ولا يمكن أن يحصل، فمدعيه كاذب، وهذا النوع يتضمن معنى النفي؛ لأن أداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفي في أن الكلام الذي تدخل عليه منفي المعنى "[٢٢].

---

[١٦]. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٩٩٣م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ص: ٦4، والمرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (٢٠٠٨م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ج: ١، ص: ٤٩١.

[١٧]. سورة الفاتحة، آية: ٤.

[١٨]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٧٣.

[١٩]. سورة الحجرات، آية: ١٢.

[٢٠]. سورة الأنعام، آية: ٤٠.

[٢١]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٣٠١.

[٢٢]. حسن، عباس (د.ت). النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة ج: ٢، ص: ٣١٦.

وكما نرى فإن ابن كمال باشا قد استشهد على الموضع الذي أتى به للاستفهام بآيتين كريمتين، وأدخل الاستفهام التوبيخي في الاستفهام الإنكاري، ومن هنا جاء بالآيتين في موضع واحد كما نرى.

وفي نواحٍ أخرى يأتي لنا ابن كمال باشا باستشهاد بالقرآن الكريم بآيتين، ويُضمّن كذلك مع هاتين الآيتينِ حديثاً نبوياً شريفاً، وهذا ما نجده في كلام ابن كمال باشا عن معاني " في " الجارة، حيث يقول: " وتجيء للمصاحبة، نحو: " فخرج على قومِه في زينتِه "[٢٣]، أي بمصاحبة زينته، وتجيء للتعليل، كما في الحديث: " إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها "[٢٤]، وتجيء للاستعلاء نحو: " لأُصَلِّبَنَّكم في جذوع النخل "[٢٥]، أي على جذوع النخل "[٢٦].

لقد استشهد المؤلف في النص السابق بآيتين كريمتين، ومع الآيتين الكريمتين استشهد بحديث نبوي شريف، فلقد عضد استشهاده بالآيات الكريمة بالحديث الشريف، وإن كان كل منها قد جاء لمعنى، فالآية الأولى جاءت لبيان أن " في " تأتي للمصاحبة، وأما التي في الحديث الشريف فتأتي للتعليل، وأما التي في الآية الثانية فتأتي للاستعلاء، غير أنها جميعاً تأتي للحديث عن معاني " في ".

وتأتي " في " لمعانٍ كثيرة، من بينها ما ذكره ابن كمال في النص السابق، وهناك معانٍ أخرى ذكرتها كتب اللغة والنحو ومعاني الحروف[٢٧].

ويجيء الاستشهاد بالقرآن الكريم أيضاً عند ابن كمال باشا معضوداً بقول من أقوال العرب، وهذا ما نجده في أثناء حديثه عن المبتدأ، حيث يأتي المبتدأ اسماً حقيقة أو تقديراً، فيقول في ذلك: " وإنما قلنا أو تقديراً ليدخل فيه نحو: " وأن تصوموا خيرٌ لكم "[٢٨]، وأن تصوموا مبتدأ لأنه في تقدير

---

[٢٣]. سورة القصص، آية: ٧٩.

[٢٤]. انظر: الإمام أحمد بن حنبل (٢٠٠١م).مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١٦، ص: ٣٤٤، و ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد (١٩٩٧م). معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ج: ١، ص: ٢٦٠، وج: ٣، ص: ٢٧٣.

[٢٥]. سورة طه، آية: ٧١.

[٢٦]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٧٥.

[٢٧]. انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المجيد أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى ج: ٢، ص: ٦٧٢، و ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة السادسة ص: ٢٢٤، و السيوطي، جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر ج: ٢، ص: ٤٤٦.

[٢٨]. سورة البقرة، آية: ١٨٤.

الاسم بأن المصدرية، وكذا تسمع في "تسمعُ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه"[٢٩]، وتسمع مبتدأ بتقدير " أن "؛ لأن تقديره " وأن تسمع " و" خير " خبره "[٣٠].

ففي الموضع السابق استشهد ابن كمال بآية قرآنية كريمة، ثم دعم هذا الشاهد بقول من أقوال العرب، وهو مثل كما رأينا، ويُضرب هذا المثل في الشيء الذي يصل إليك صيته، ولكنك حينما تراه تجده على غير ما ظننتَ، ومن هنا يُضرَب المثل.

وفي بعض الأحيان يأتي لنا ابن كمال باشا بالآية الكريمة مستشهداً بها، ثم يعضد هذه الآية الكريمة ببيت من الشعر، ومن ذلك حديثه عن معاني " على "، حيث قسمها إلى نوعين: أحدهما: ما كان حرفاً، وثانيهما: ما كان اسماً، ويستشهد على الحرف بآية كريمة، وعلى الاسم ببيت من الشعر، يقول: " و(على) وهي تستعمل حرفاً واسماً، وإذا كان حرفاً فمعناه الاستعلاء، والاستعلاء إما على المجرور نحو: " وعليها وعلى الفُلك تُحمَلون "[٣١]، أو على ما يقرب من المجرور، نحو: " أو أجدُ على النارِ هُدىً "[٣٢]... وتكون اسماً بمعنى الفوق إذا دخلت عليها حرف الجر، كقول الشاعر[٣٣]:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ [٣٤]

والشاهد في هذا البيت هو قوله: " من عليه "، حيث دخل حرف الجر " من " على حرف الجر " على "، فصارت " على " اسماً بمعنى فوق، وهذا هو الشاهد الذي تصاحب مع الآية القرآنية الكريمة، والتي جاء بها ابن كمال باشا من أجل الحديث عن معاني " على ".

ولقد رأينا في الموضع السابق أن ابن كمال باشا قد قدم الآية الكريمة على بيت الشعر، وثمة مواضع في كتابه قدم فيها البيت الشعري على الآية القرآنية الكريمة، غير أن هذه المواضع قليلة جداً، والشائع كما رأينا أنه يأتي بالآية الكريمة ثم يعضدها بغيرها من الشواهد، أما المثال على

---

[٢٩]. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (١٩٥٩م). مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ـ مصر ج: ١، ص: ١٢٩، وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د. ت). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت ـ لبنان ج: ٢، ص: ٣٧٢، و الضبي،المفضل بن محمد بن يعلى (١٩٨٣م). أمثال العرب، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ص: ٥٥.

[٣٠]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٠٤.

[٣١]. سورة المؤمنون، آية: ٢٢.

[٣٢]. سورة طه، آية: ١٠.

[٣٣]. هذا صدر بيت عجزه: " تصل وعن قيض بزيزاء مجهلِ "، انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٩٨٨م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة ج: ٤، ص: 231K، وقد رواه " تم خمسها "، و المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان ج: ٢، ص: ٣٢٠، و الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (١٩٦٩م). الإيضاح العضدي، تحقيق: شيخ حسن راشد الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ج: ١، ص: ٢٥٩، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: ١، ص: ١٢٨، و الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (د.ت) . حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ـ مصر ج: ٢، ص: ٢٢٦.

[٣٤]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

مجيء بيت الشعر قبل الآية الكريمة فيتمثل في حديث ابن كمال عن ضمير الشأن وعن حذف هذا الضمير، حيث يقول: " ويجوز حذف ضمير الشأن حال كونه منصوباً، إن كان منوياً، كما في قول الشاعر:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً ..... [٣٥]

أي " إنه "، وإنما قُدر ضمير الشأن لأن " إنّ " لا تدخل على من الشرطية، ويجب حذفه منصوباً بـ " أن " المخففة من الثقيلة سواء كانت " أن " داخلة على الجملة الاسمية أو الفعلية، كقوله تعالى: " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى "[٣٦]؛ لأنه لو لم يقدر ضمير الشأن لزم مزية أن المكسورة على المفتوحة، مع كون المفتوحة أشبه الفعل بفتح أولها كما في الماضي "[٣٧].

وهكذا فإن ابن كمال باشا كان كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم، حيث إننا وجدنا أنه قد استشهد بالقرآن الكريم أكثر من مائة مرة في كتابه " أسرار النحو "، وهذا الرقم يعد كبيراً جداً إذا ما قورن بعدد المرات التي استشهد فيها بالحديث أو بكلام العرب أو حتى بالشعر على ما سنرى في الصفحات القادمة.

لقد كان استشهاد ابن كمال بالقرآن الكريم في أغلب الأحيان يتمثل بذكر آية واحدة دون ذكر لما يعضدها من النصوص المسموعة الأخرى من كلام العرب، إلا أن ذلك لا يعني أنه لم يستشهد بنصوص غير القرآن، بل كان مستشهداً بنصوص من الحديث الشريف، وكلام العرب، والشعر، ولكن كان ذلك على وجه قليل جداً.

لقد رأينا أن ابن كمال يأتي دائماً بالشاهد القرآني في بداية سرده للشواهد، ويؤخر ما سواه من الشواهد، وهي حالة معقولة فالقرآن الكريم كتاب الله تعالى ومن حقه التقديم، إلا أنه ثمة شواهد قليلة تقدم فيها الشعر على القرآن الكريم، وهي شواهد قليلة جداً، ربما دفع ابن كمال باشا لهذا الترتيب أن الشاهد الشعري يكون أكثر خدمة للمسألة التي تُناقَش من ذكر الآية الكريمة.

القراءات القرآنية:

وهذا هو المصدر الثاني من المصادر السماعية التي تؤخذ منها اللغة، وهذا المصدر لا ينفك عن المصدر السابق ـ القرآن الكريم ـ فهو على صلة مباشرة به، فالقراءة القرآنية تعني: اختلاف ألفاظ الوحي، وهذا يعني أن القراءة تختلف عن القرآن، حيث يقول الزركشي مبيناً ذلك: " فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا "[٣٨].

---

[٣٥]. هذا صدر البيت وعجزه: " يلقَ فيها جآذراً وظباءا "، ينظر البيت في الأخطل، غياث بن غوث (١٨٩٠م). شعر الأخطل، عني بنشره: الأب أنطون صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ص: ٣٧٦، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: ٢، ص: ١٤٩، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: ١، ص: ٢١٩، وج: ٢، ص: ٤٦٣، و الخضري، محمد (د.ت). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر ج: ١، ص: ١٢٩.

[٣٦]. سورة النجم، آية: ٣٩.

[٣٧]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٧٨ ـ ١٧٩.

[٣٨]. الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (١٩٥٧م). البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ج:

وهناك تقسيمات مختلفة للقراءات حسب صحتها وشذوذها، فمنها ما هو صحيح بالتواتر، ومنها ما هو أخبار الآحاد، ومنها ما هو شاذ لا يتعبد به ولا يصلى به، وتعد أنماطاً لغوية يمكن أن يحتج بها، هذه التقسيمات المتعددة للقراءات القرآنية لم تكن إلا تحديداً لها من أجل تسهيل فهمها ونقلها[٣٩].

وعلم القراءات من العلوم المتصلة بالقرآن الكريم، ولقد احتج العلماء واللغويون بالقراءات القرآنية صحيحِها ومتواترِها وشاذِّها، بيد أن السيوطي يذكر أن الخلاف عند النحاة على الاحتجاج بالشاذ لا يعلم له وجوداً، إلا أن علماء الفقه الإسلامي قد اختلفوا في الاحتجاج بالقراءات الشاذة [٤٠].

واتخاذ القراءات حجة في الاستشهاد النحوي أمر قليل عند ابن كمال باشا، شأنه في ذلك شأن كثير من النحاة والعلماء واللغويين الذين كتبوا في النحو، فنجده مثلاً يورد دليلاً على حجة الكوفيين بجواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض بقراءة حمزة الزيات، حيث قرأ قوله تعالى: " الذي تساءلون به والأرحامَ "[٤١]، بالجر، أي: " والأرحامِ "[٤٢]، حيث يقول ابن كمال باشا: " اعلم أن الكوفيين جوزوا العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير تأكيد، وعلى المضمر المجرور من غير إعادة الجار، متمسكين في هذا بقراءة حمزة: " والأرحامِ " بالجر، وهذا ضعيف؛ لأن قراءة حمزة تحتمل انجراره بتقدير الباء، أي: وبالأرحامِ "[٤٣].

ولم يكتفِ ابن كمال كما نرى بأن أورد القراءة على الوجه المستشهد به، وإنما جاء بمن احتجوا بها، وهم الكوفيون، ثم إنه قد بيّن الوجه النحوي الذي جاءت عليه القراءة.

وبعد أن بيّن ذلك انتقل ابن كمال لبيان رأيه في الاحتجاج بهذه القراءة، حيث إنه رفض الاحتجاج بها، وعلل لذلك بأن القراءة تحتمل إعادة حرف الجر، ومن هنا فالقراءة لا حجة فيها من ناحية النحو.

ومن ناحية أخرى فإنه يتبين لنا من خلال موقف ابن كمال باشا من هذه القراءة أنه يميل لموافقة البصريين أكثر من موافقة الكوفيين، ذلك أنه رفض قراءة حمزة التي احتج بها الكوفيون، ويعني ذلك أنه يوافق مذهب البصريين، وهذا ما نراه من خلال كلامه السابق.

ونجد ابن كمال في الموضع السابق لم يعضد القراءة بأي شاهد آخر سواء من القرآن الكريم أو من الحديث النبوي الشريف، أو من كلام العرب، أو حتى بقراءة أخرى، مع أن أبا حيان

١، ص: ٣١٨، وانظر: الصالح، صبحي (٢٠٠٠م). مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة والعشرون ص: ١٠٨.

[٣٩]. انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ج: ١، ص: ٣١٨ ـ ٣٢٠.

[٤٠]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: ٧٦-٧٨.

[٤١]. سورة النساء، آية: ١.

[٤٢]. انظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (د.ت). مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تقديم: آرثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة ـ مصر ص: ٣٢، و أبو حيان، محمد بن يوسف (د.ت). تفسير البحر المحيط، مكتبة مطابع النصر الحديثة، الرياض ـ السعودية ج: ٣، ص: ١٥٧.

[٤٣]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٦١.

الذي أورد هذه القراءة ذكر لها نظائر من الشعر العربي، وربما كان السبب من وراء أن ابن كمال باشا لم يورد نظيراً لها أنه جاء بها على سبيل ذكر حجة الكوفيين، وليس على سبيل الحديث عن القراءة نفسها.

وهناك موضع آخر ذكر فيه ابن كمال باشا قراءة قرآنية، من ذلك حديثه عن إضافة المثنى إلى المثنى، وما يجوز فيه أن يكون في حال الجمع، يقول: " وإذا أضيف مثنى إلى مثنى جاز أن يُجعل المثنى المضاف جمعاً في اللفظ، بشرط أن يكون المضاف متصلاً بالمضاف إليه، كالرأس واليد والرجل متصل بالشخص، وإنما جُعِل الأول جمعاً كي لا يجتمع المثنيان، كما في قوله تعالى في قراءة عبد الله: " فاقطعوا أيمانهما "[٤٤]، فالأيمان جمع في اللفظ، ومثنى في المعنى.

وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفريقين كما في الحديث: " مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين "[٤٥]، بين القطيعين من الغنم "[٤٦].

فكما نرى فإنَّ ابن كمال قد أورد قراءة استدل بها على الحالة التي يأتي عليها المثنى، ولقد رفد هذه القراءة بحديث نبوي شريف كما نرى، وهذا ما يسمى الشاهد، فلكي أن تؤخذ القراءة في باب الاستشهاد اللغوي يجب أن تعضد بنظير من القرآن أو الشعر أو كلام العرب أو قراءة أخرى، وهذا الأمر إنما نشأ نتيجة شرط أن توافق القراءة اللغة العربية ولو بوجه.

ونرى من خلال اطلاعنا على كتاب " أسرار النحو " أن ابن كمال باشا لم يعتدّ كثيراً بالقراءات القرآنية في إيراد الشواهد، فلقد كان تركيزه بالدرجة الأولى على الاستشهاد بكتاب الله تعالى، أما القراءة فكانت قليلة جداً، حيث إننا لم نعثر إلا على هذين الموضعين من القراءات.

الحديث النبوي الشريف:

---

[٤٤]. سورة المائدة، آية: ٣٨، وانظر القراءة في: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين وزميله محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ج: ١، ص: ٢٥٨، و النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (١٤٠٩هـ). معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى ج: ٢، ص: ٣٠٥، و السيوطي، جلال الدين (١٩٧٤م). الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر ج: ١، ص: ٢٧٩، و السيوطي، جلال الدين (١٩٨٨م). معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ج: ١، ص: ١٢٨.

[٤٥]. مسلم، أبو الحسن بن الحجاج (د.ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ج: ٤، ص: ٢١٤٦، و النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (١٩٨٦م). المجتبى من السنن أو السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سوريا، الطبعة الأولى ج: ٨، ص: ١٢٤، و ابن حنبل، أحمد بن محمد (٢٠٠١م). مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ج: ٩، ص: ٩٩.

[٤٦]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢١٣ ـ ٢١٤.

وهذا هو المصدر الثالث الذي تؤخذ منه النصوص التي يُحتج بها في قضايا لغوية، وكان من المفترض أن يكون نص الحديث الشريف يأتي في المرتبة الثانية في الاستشهاد اللغوي[٤٧]، فالنصوص التي وردت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حظيت بكثير من العناية والتوثيق، ما يضعها في المرتبة الثانية من النصوص التي حظيت بالعناية والنقل السليم بعد القرآن الكريم[٤٨].

فلم تعهد العربية كلاماً أكثر فصاحة من القرآن الكريم، وأبين قولاً، وأكثر بلاغة، فالكلام النبوي حظي بكل هذه السمات التي تجعل منه كلاماً يدفع العرب للاهتمام به، إضافة إلى أنه كلام نبيهم العظيم[٤٩].

غير أنه رغم ما اتصف به الكلام النبوي من هذه الصفات والسمات فإن كثيراً من العلماء والمؤلفين في علم النحو واللغة وخصوصاً المتقدمين منهم لم يجوِّزوا بالاستشهاد بالحديث النبوي، وكان وجود بعض الأحاديث في كتبهم على سبيل التقوية لبعض الشواهد الأخرى لا على سبيل التأصيل للقاعدة[٥٠]، ولقد كان المقعدون لكلام العرب لا يستشهدون بكلام النبي الكريم لسببين، هما:

أ. أن رواة الحديث الشريف قد أجازوا رواية الحديث بالمعنى لا بلفظه، وقد روى كثيراً من الأحاديث أعاجم، لا يعرفون العربية كما يعرفها العرب الأقحاح.

ب. أما السبب الثاني فقد تمثل بشيوع اللحن على ألسنة الناس جميعاً، ولقد كان الرواة يأخذون الأحاديث النبوية بناءً على المعنى، ويُقيمون الحديث بألفاظهم الخاصة.

فلما كان الأمر على ذلك لم يُجِز العلماء واللغويون الاحتجاج بالحديث الشريف، وبقي الأمر على ذلك حتى جاء ابن مالك، وهو الذي يعد أول من احتج بالحديث الشريف، إلا أن الاحتجاج بالحديث الشريف قد أخذ به العلماء في الأحاديث القصيرة، التي تكون نسبة التصرف بألفاظها أقل من الأحاديث الطويلة، فيكون اللفظ أقرب ما يكون إلى كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ[٥١].

وانقسم النحاة والعلماء في الاستشهاد بكلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: مذهب المانعين مطلقاً: ويمثل القائلين به: ابن الضائع، وتلميذه أبو حيان الأندلسي، والسيوطي، وهم في ذلك متأثرون بالنحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي والمبرد، والفراء والمازني وعلي بن مبارك وهشام بن معاوية الضرير[٥٢].

---

[٤٧]. نحلة. أصول النحو، ص: ٦١.

[٤٨]. انظر: حسانين. في أدلة النحو، ص: ٧٢.

[٤٩]. انظر: الأفغاني. في أصول النحو، ص: ٤٦.

[٥٠]. انظر: نحلة. أصول النحو العربي، ص: ٥١.

[٥١]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: ٨٩-٩٢، وعمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، ص: ٣٤.

[٥٢]. انظر: البغدادي. خزانة الأدب، ج: ١، ص: ١٠، رواشدة. الفكر اللغوي عند ابن مالك في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح من مشكلات الجامع الصحيح "، ص: ٤٢.

ثانياً: مذهب المجوزين مطلقاً، وعلى رأسهم ابن مالك، ورضي الدين الاسترابادي شارح الكافية والشافية لابن الحاجب، وتابعهما على ذلك ابن هشام، تلميذ أبي حيان[٥٣]، وتبعهم ابن سعيد التونسي[٥٤]، والبدر الدماميني، وعدّ من أصحاب هذا المنهج الجوهري، وابن سيدة، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي[٥٥]، والعكبري.

ثالثاً: مذهب المتوسطين، وقد وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً، وكان المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشاطبي، الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها، ومع ذلك نجده ينفي أول الاحتجاج النحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث، وأنه لم يجد من احتج به قبله سوى ابن خروف[٥٦].

وبعد هذا التقديم الذي أوردناه عن الاستشهاد بالحديث الشريف ننتقل للكلام عن الأحاديث التي وردت في استشهادات ابن كمال باشا في كتابه " أسرار النحو "، ولم يرد عند ابن كمال باشا سوى ثلاثة أحاديث، ننقلها على النحو الآتي:

استشهد ابن مالك بالحديث وحده في مسألة " أل " التعريف، حيث ذكر أن مذهب سيبويه أن حرف التعريف هو اللام فقط، وذكر أن الخليل يرى أن مجموع الحرفين ـ الهمزة واللام ـ معاً يكونان حرف التعريف، يقول ابن كمال: " وحرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحدها، وكانت ساكنة فأدخلت الهمزة ليمكن الابتداء بها، وعند الخليل مجموع الهمزة واللام، والطائيّون يضعون مقام اللام الميم، نحو[٥٧]: " ليس من أمبر أمصيام في أمسفر " "[٥٨].

يتحدث ابن كمال باشا في هذا النص عن لهجة من لهجات العرب، وهي أن بني طيء يقلبون " أل " التعريف " أم " التعريف، وجاء بالحديث الشريف شاهداً على ذلكٍ، وتسمى هذه اللهجة بالطمطمانية، وهي لهجة عربية، حيث " ينسب هذا اللقب إلى طيء والأزد، وإلى قبائل حمير

---

[٥٣]. حديثي، خديجة (د.ت). موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ص: ٢٢، و الرواشدة، أحمد عبد السلام (٢٠٠٧م). الفكر اللغوي عند ابن مالك في كتابه: " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "، رسالة جامعية، جامعة مؤتة، إشراف: محمد أمين الروابدة، الكرك ـ الأردن ص: ٤٥.

[٥٤]. الخضر، حسين محمد (١٩٦٠م). دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفلاح، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية ص: ١٦٨.

[٥٥]. الشاعر، حسن موسى (١٩٨٠م). النحاة والحديث النبوي، الطبعة الأولى ص: ٤٥.

[٥٦]. انظر: الحديثي. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: ٢٥، والرواشدة. الفكر اللغوي عند ابن مالك، ص: ٤٧.

[٥٧]. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن أدريس (١٤٠٠هـ). المسند، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ج: ١، ص: ١٥٧، و الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير (١٩٩٦م). مسند الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى ج: ٢، ص: ١١٣، و الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (١٩٩٤م). شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زاهي النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه: يوسف عبد الرحمن، عالم الكتب، الطبعة الأولى ج: ٢، ص: ٦٣.

[٥٨]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٣١٣.

في جنوب الجزيرة العربية، وهو عبارة عن إبدال لام التعريف ميماً، فيقال مثلاً: طاب امهواء، وصفا امجو، أي: طاب الهواء وصفا الجو "[٥٩].

فنرى أن ابن كمال قد جاء بهذا الحديث النبوي الشريف ليستشهد به على ظاهرة لهجية كانت معروفة في طيء وبعض حمير، ولم يأتِ بشاهد آخر، بل اكتفى بهذا الشاهد، وهو من الشواهد النبوية التي كان العلماء قد أشاروا إلى حجية مثل هذه الأقوال النبوية، التي تبرز فيها الظواهر الصوتية واللهجية التي كان النبي يأتي بها في أثناء حديثه مع القبائل والوفود التي تقدم عليه، فهي جزء من بيان فصاحته ـ صلى الله عليه وسلم.

أما الشاهد الثاني من شواهد الحديث الشريف عند ابن كمال باشا فيتمثل في حديث ابن كمال عن مجيء المثنى بمعنى الجماعتين، ولقد جاء هذا الشاهد داعماً لقراءة قرآنية كريمة، حيث يقول: " وإذا أضيف مثنى إلى مثنى جاز أن يُجعل المثنى المضاف جمعاً في اللفظ، بشرط أن يكون المضاف متصلاً بالمضاف إليه، كالرأس واليد والرجل متصل بالشخص، وإنما جُعِل الأول جمعاً كي لا يجتمع المثنيان، كما في قوله تعالى في قراءة عبد الله: " فاقطعوا أيمانهما "[٦٠]، فالأيمان جمع في اللفظ، ومثنى في المعنى.

وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفريقين كما في الحديث: " مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين "[٦١]، بين القطيعين من الغنم "[٦٢].

فنرى أن ابن كمال باشا قد أتى بالحديث الشريف ثانياً بعد القراءة القرآنية، وإنما جاء بالحديث ليعضد القراءة، ولتكون القراءة لها نظير في العربية، وإن كان الحديث قد جاء بمعنى لم تحتمله القراءة، غير أن الوجه الأعم في مجيء هذا الحديث يتمثل في جعله شاهداً للقراءة القرآنية.

أما الموضع الثالث والأخير من المواضع التي جاء بها ابن كمال مستشهداً بالحديث الشريف، فيتمثل بمجيئه بحديث يتضمن " في " بمعنى السببية، وهذا الحديث في هذا المعنى كان هو الشاهد الوحيد، أما في جملة معاني " في " فلقد جاء هذا الشاهد من الحديث النبوي بين شاهدين قرآنيين، حيث يقول ابن كمال في ذلك: " وتجيء للمصاحبة، نحو: " فخرج على قومِه في زينتِه

---

[٥٩]. انظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (٢٠٠٢م). فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ص: ٩١، و السيوطي، جلال الدين (١٩٩٨م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ج: ١، ص: ١٧٧، وعبد التواب، رمضان (١٩٩٩م). فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة السادسة ص: ١٢٨.

[٦٠]. سورة المائدة، آية: ٣٨، وانظر القراءة في: الفراء. معاني القرآن، ج: ١، ص: ٢٥٨، والنحاس. معاني القرآن، ج: ٢، ص: ٣٠٥، والسيوطي. الإتقان في علوم القرآن، ج: ١، ص: ٢٧٩، والسيوطي. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج: ١، ص: ١٢٨.

[٦١]. مسلم. صحيح مسلم، ج: ٤، ص: ٢١٤٦، والنسائي. سنن النسائي، ج: ٨، ص: ١٢٤، وابن حنبل. مسند الإمام أحمد، ج: ٩، ص: ٩٩.

[٦٢]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢١٣ ـ ٢١٤.

"[٦٣]، أي بمصاحبة زينته، وتجيء للتعليل، كما في الحديث: " إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها "[٦٤]، وتجيء للاستعلاء نحو: " لأُصَلِّبَنَّكم في جذوع النخل "[٦٥]، أي على جذوع النخل "[٦٦].

فكما نرى فإن الشاهد من الحديث النبوي الشريف جاء بين شاهدين قرآنيين، وهو يمثل شاهدا ًمنفصلاً إذا ما عددناه يتحدث عن معنى السببية في حرف الجر " في ".

ويمكننا القول إن ابن كمال باشا لم يعتد كثيراً بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتابه " أسرار النحو "، ودليلنا على ذلك أنه لم يذكر سوى ثلاثة أحاديث نبوية، وهذا عدد قليل جداً إذا ما قيست بالشواهد القرآنية مثلاً أو الشعرية.

لقد كان مجيء هذه الأحاديث في كتاب " أسرار النحو "، بناء على طبيعة الأمر المستشهد له، فلما كان الحديث عن ظاهرة لهجية أو صوتية كان تقديم الحديث الشريف دون غيره من الشواهد، هذا يعني أن ابن كمال اعتمد في تقديم هذا الحديث على أساس أنه يحتوي تلك الظاهرة.

أما من الناحية الدلالية، فقد جاء ابن كمال بالحديث الذي يحتوي على معنى الجماعتين في المثنى بعد أن ذكر القراءة القرآنية التي تحتوي مثل هذا المعنى، فكان الحديث على ارتباط بمعنى الشاهد لا بلغته.

أما الشاهد الثالث فقد جاء بطريقة سلسة، مما يعني أن ابن كمال قصد أن يأتي بهذا الشاهد رغم اتساع المساحة الاستشهادية التي يمكن أن يأتي بأي شاهد غير هذا الشاهد من الحديث النبوي، ولكن عندما جاء بهذا الحديث دلنا على أنه يعتدّ بالاستشهاد بالحديث النبوي.

وفي نهاية هذا الجزء من الدراسة يتبين لنا أن ابن كمال باشا رغم أنه لم يأتِنا بشواهد كثيرة من الحديث الشريف إلا أن هذه الشواهد القليلة دلتنا على أنه يعتدّ بالحديث الشريف شاهداً لغوياً معتمداً.

كلام العرب المنثور:

وهذا هو المصدر التالي من المصادر السماعية للاستشهاد عند ابن كمال باشا، وهو يختص بكلام العرب النثري، وسنورد حديثاً مفصلاً عن كلام العرب الشعري المنظوم في الصفحات القادمة من الدراسة إن شاء الله تعالى، ويشتمل كلام العرب النثري على أمور تتعلق بعضها بالأمثال السائرة على ألسنة العرب، وبعضها الآخر يتعلق باللغات أو اللهجات التي تميزت بها بعض القبائل عن بعض.

المثل لغة:

---

[٦٣]. سورة القصص، آية: ٧٩.

[٦٤]. انظر: الإمام أحمد بن حنبل. مسند أحمد، ج: ١٦، ص: ٣٤٤، ومعجم ابن الأعرابي، ج: ١، ص: ٢٦٠، وج: ٣، ص: ٢٧٣.

[٦٥]. سورة طه، آية: ٧١.

[٦٦]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٧٥.

والمثل لغة: " الشّيء الذي يُضرب لشيء مثلاً، فيُجعل مثله "[٦٧]، وهو أيضاً ما يضرب به من الأمثال، ومَثَل الشيء أيضاً بفتحتين صفته[٦٨].

المثل اصطلاحاً:

عبارة موجزة، بليغة، شائعة الاستعمال، يتوارثها الخلف عن السلف، وتمتاز عادة بالإيجاز، وصحة المعنى، وسهولة اللغة، وجمال جرسها[٦٩].

وفيما يلي سنعرض للمواضع التي أوردها ابن كمال باشا في كتابه من استشهاد بأقوال العرب.

ونبدأ بالحديث عن الصورة العامة لهذه الأمثال والأقوال العربية، حيث وردت في صورتها العامة دون أن تُعضد بشواهد أخرى، سواء من القرآن الكريم، أو من الحديث النبوي الشريف، أو من الشعر العربي، ولم يأتِ من هذه الشواهد معضوداً بشاهد آخر سوى موضع واحد، وهو الموضع الأول الذي سنتكلم عنه، حيث أورد ابن كمال مثلاً من أمثال العرب المشهورة على حالة أن يكون المبتدأ اسماً حقيقة، أو تقديراً، فجاء أولاً بآية قرآنية، ثم جاء ثانياً بالمثل العربي، حيث يقول: " وإنما قلنا أو تقديراً ليدخل فيه نحو: " وأن تصوموا خيرٌ لكم "[٧٠]، وأن تصوموا مبتدأ لأنه في تقدير الاسم بأن المصدرية، وكذا تسمع في "تسمعُ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه"[٧١]، وتسمع مبتدأ بتقدير " أن "؛ لأن تقديره " وأن تسمع " و" خير " خبره "[٧٢].

فابن كمال باشا لا يقدم المثل أو قول العرب على القرآن مثلاً، بل هو يجعل من كتاب الله أولوية في حديثه عن المثل المقصود، ثم يأتي بالمثل، ولم يرد غير هذا الشاهد على هذه الحالة.

وأكثر الحالات التي ذكر فيها ابن كمال باشا شواهد نثرية من كلام العرب كانت على شاكلة واحدة، تتمثل هذه الشاكلة بأن يكون المثل هو الشاهد الوحيد على الحالة النحوية، أو أن يُسبق المثل بمثال يصنعه ابن كمال باشا بنفسه، وليس شاهداً منقولاً من خلال السماع.

ومن هذه المواضع ذكره لمثل من أمثال العرب في أثناء حديثه عن جواز الابتداء بالنكرة إذا كان هناك مسوغ، حيث يقول: " ويجوز تنكير المبتدأ إذا تخصص بالمخصصات الستة، منها

---

[٦٧]. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري(د . ت). لسان العرب، دار صادر، بيروت ـ لبنان " مثل "، ج: ١٣، ص: ٢٢.

[٦٨]. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (١٩٦٧م). مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى " مثل "، ص: ٦١٤.

[٦٩]. يعقوب، إميل بديع (د.ت). الأمثال الشعبية اللبنانية دراسة وتصنيف، منشورات جروس، بيروت ـ لبنان ص: ١٦.

[٧٠]. سورة البقرة، آية: ١٨٤.

[٧١]. الميداني. مجمع الأمثال، ج: ١، ص: ١٢٩، وانظر: ابن جني. الخصائص، ج: ٢، ص: ٣٧٢، والضبي. أمثال العرب، ص: ٥٥.

[٧٢]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٠٤.

الوصف لفظاً نحو: رجلٌ عالمٌ في الدار، أو تقديراً نحو: شخبٌ في الإناء، وشخبٌ في الأرضِ[٧٣] "[٧٤].

فكما نرى فإن ابن كمال لم يعضد هذا الشاهد بأي شاهد آخر من قرآن، أو شعر أو قراءة، أو حديث، أو حتى من مثل آخر، بل اكتفى بأن أتى بمثال من صنعه هو، ومن ثم جاء بهذا المثل، وهو مثل شائع في كتب النحو واللغة بشكل عام، كما أن المثل السابق: " تسمع بالمعيد خير من أن تراه "، أيضاً مثل سائر بين الناس عموماً، وفي الأوساط النحوية واللغوية بشكل خاص، إذ نجد هذا المثل كثير الاستعمال في كتب اللغة والنحو.

ومن المواضع أيضاً ما يدخل في الباب السابق، أي في باب تنكير المبتدأ حيث يقول: " ومنها تخصيصه بكونه فاعلاً في المعنى أو موصوفاً في المعنى، نحو: شرٌّ أهرّ ذا نابٍ[٧٥] "[٧٦].

فكما نرى فإنه لا يتغير الحال بين هذا الموضع الذي استشهد به ابن كمال باشا بكلام بعض العرب ومثل من أمثالهم، وبين الموضع السابق، فهو يأتي بالمثل دون أن يعضده بشاهد آخر من الشواهد السماعية الأخرى، وهذا يعني أنه يريد أن يَقْصُر الكلام على الشاهد النثري المتمثل بالمثل المذكور.

ومن بين هذه المواضع أيضاً ما جاء في حديث ابن كمال عن حذف المبتدأ حيث يقول: " ومنها الاختفاء عن الحاضرين، ومنها اتباع الاستعمال على تركه، نحو: رمية من غير رامٍ[٧٧]، أي هذه رمية من غير رامٍ "[٧٨].

ولقد أشرت في الهامش إلى أنني لم أعثر على هذا المثل بهذه الصيغة، وإنما عثرت عليه بصيغة أخرى نألفها جميعاً، وهي: " رب رمية من غير رام "، وبناء على هذه الصيغة التي وجدت عليها هذا المثل فإنه لا حجة فيه على الموضع الذي يتحدث عنه ابن كمال، فهو يتحدث عن حذف المبتدأ، وهذا المثل بهذه الصيغة ليس فيه حذف للمبتدأ.

وعلى كل حال فلو افترضنا أن المثل موجود حقاً بهذه الصيغة، فإن الاستشهاد به جاء على الحالة نفسها التي أتى عليها في الأمثال السابقة في المواضع المتقدمة، أي أن ابن كمال يكتفي

---

[٧٣]. ابن سلام، أبو عبيد القاسم (١٩٨٠م). الأمثال، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ص: ٥٢، و ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (١٤٠٤هـ). العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ج: ٣، ص: ١٨، و الهاشمي، أبو الخير زيد بن عبد الله (١٤٢٣هـ). الأمثال، دار سعد الدين، دمشق ـ سوريا ص: ١٥٢، ٣٣٢، والميداني. مجمع الأمثال، ج: ١، ص: ٣٦٠.

[٧٤]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٠٦.

[٧٥]. الميداني. مجمع الأمثال، ج: ١، ص: ٣٠٧، و ج: ٢، ص: ١٣٠، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: ٤، ص: ٤٦٩.

[٧٦]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٠٧.

[٧٧]. لم أجد هذا المثل بهذا اللفظ الذي ذكره ابن كمال في كتب الأمثال والتراث، بل وجدته على النحو الآتي: " رب رمية من غير رام "، انظر: ابن سلام. الأمثال، ص: ٥١، وابن عبد ربه. العقد الفريد، ج: ٢، ص: ١٧٣، والميداني. مجمع الأمثال، ج: ١، ص: ٢٩٩، وج: ٢، ص: ٢٨٠.

[٧٨]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١١٣ ـ ١١٤.

بإيراد المثل دون أن يعضده بشاهد آخر من القرآن أو من الحديث، أو من القراءات القرآنية، أو من الشعر.

ثم يأتينا حديث ابن كمال باشا بالشاهد التالي من الشواهد التي أوردها من كلام العرب النثري عن حذف حرف النداء، حيث يقول: " وأما اسم الإشارة فكاسم الجنس في الإبهام، وأما المستغاث والمندوب فالمطلوب فيها مد الصوت والحذف ينافيه، وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في مثل: أصبِحْ ليلُ[٧٩]، أي صر صبحاً يا ليل "[٨٠].

والأمر كما نرى لم يتغير عما كان في الأمثلة السابقة، فابن كمال يأتينا بالمثل دون أن يذكر له شاهداً آخر يعضده من قرآن أو شعر أو نثر.

وأما الموضع التالي فقد أورد ابن كمال شاهداً نثرياً من كلام العرب على مسألة عطف الحروف، حيث يقول: " يجوز أن تقدم المجرور أو المنصوب على المرفوع، نحو: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، ونحو: ما كل بيضاءَ شحمةٌ ولا سوداءَ تمرةٌ[٨١] "[٨٢].

ولقد ورد هذا المثل في كتب الأمثال بصورة مغايرة لما ذكره ابن كمال باشا في أسراره، فالزمخشري أورد المثل على مثلين: أي جعل من الجزء الأول مثلاً، وهو: " ما كل بيضاء شحمة "، وجعل من الجزء الثاني مثلاً آخر أيضاً، وهو: " ما كل سوداء تمرة "[٨٣]، أما الهاشمي فقد ذكر المثل بتكرار " كل " في عجز المثل، حيث يقول: " ما كلّ بيضاء شحمة ولا كلّ سوداء تمرة. أي النّاس مختلفون في طباعهم وأخلاقهم، فليس كلّ من يظنّ ظنّا وإن كان جسيما ذا منظر، فتأنّ في طلب حاجتك ولا تعجل"[٨٤].

وظاهر لنا أيضاً أن ابن كمال باشا جاء بهذا المثل أيضاً بالطريقة نفسها التي أتى بالأمثال السابقة له في أثناء استشهاده من كلام العرب النثري، فهو يذكر المثل دون أن يعضده بنظير آخر من كتاب الله تعالى، أو من القراءات القرآنية أو من الحديث النبوي الشريف، أو من كلام العرب نثراً أم شعراً.

أما الموضع الأخير من هذه المواضع التي استشهد فيها ابن كمال بقول أو مثل من أمثال العرب فهو يدخل في باب الاسم الموصول، حيث يقول: " وقد تُحذف الصلة بالكلية مع اللتيا معطوف عليها التي، إذا قُصد بهما الدواهي، اللتيا تصغير التي، فمن ذلك قولهم: بعد اللتيا

---

[٧٩]. الضبي. أمثال العرب، ص: ١٢٣، و العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (د.ت). جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ج: ١، ص: ١١، ١٩٢، والهاشمي. الأمثال، ص: ٣٤.

[٨٠]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٢٨.

[٨١]. الزمخشري. جمهرة الأمثال، ج: ٢، ص: ٢٢٦.

[٨٢]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٦٢.

[٨٣]. المرجع السابق.

[٨٤]. الهاشمي. الأمثال، ص: ٢٢٨، وانظر: الميداني. مجمع الأمثال، ج: ٢، ص: ٢٨١.

والتي[٨٥]، أي بعد الداهية الصغيرة، وبعد الداهية الكبيرة، والمراد باللتيا والتي الخطة العظيمة "[٨٦].

والأمر كما نرى على شاكلته في المواضع السابقة، فإن ابن كمال لا يأتي بعد الشاهد النثري بأي شاهد آخر من كلام العرب أو من النصوص التي يُستشهد بها في التقعيد اللغوي.

إن ابن كمال في كتابه " أسرار النحو "، كان يختصر كثيراً من القواعد، ولا يفصّل القول فيها، من ناحية أنه يريد أن يُبرز أسرار النحو فحسب دون أن يذكر القواعد كما ذكرها الأولون، ومن هنا فإنه لم يكن يأتي بالعدد الكبير من الشواهد على القاعدة الواحدة، بل في أكثر الأحيان كان يختصر الأمر على شاهد واحد فحسب، سواء أكان هذا الشاهد من النثر، أم من القرآن الكريم، أم من القراءات القرآنية، أم من الحديث الشريف، أم من الشعر، لذا فإننا نجده لا يعضد الشاهد بغيره من الشواهد الأخرى.

ولقد رأينا فيما سبق أن الشاهد النثري عند ابن كمال باشا قد تعدى عدد الشواهد من القراءات القرآنية، حيث كان عددها قليلاً، وتعدى كذلك عدد الأحاديث النبوية، حيث كان عددها ثلاثة أحاديث، أما الشواهد النثرية التي نراها هنا فهي حوالي ستة شواهد، هذا يعني أن ابن كمال باشا يميل إلى الاستشهاد بكلام العرب أكثر من ميله إلى الاستشهاد بالقراءات القرآنية أو بكلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مع عدم رفضه للاستشهاد بهذه الأخيرة.

الشاهد الشعري:

وفيما يلي سنعرض للحديث عن الشاهد الشعري عند ابن كمال باشا في كتابه أسرار النحو، وهذا النوع من الشواهد أكثر المصادر السماعية التي استشهد بها ابن كمال باشا.

اهتم العرب منذ البدايات الأولى للتقعيد اللغوي بالشعر مصدراً من أهم مصادر التقعيد اللغوي، وهو علاوة على ذلك حُفظت به أيام العرب، وأنسابهم، وكثير من مآثرهم، لذا سُمي ديوان العرب، يقول ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة عن الشعر: "والشِّعر ديوانُ العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة. وهو حُجَّةٌ فيما أشْكَلَ من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وحديث صحابته والتابعين"[٨٧].

ولقد ذكر السيوطي قولاً لابن عباس ـ رضي الله عنه ـ يقول فيه: "إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"[٨٨].

وحين ننظر إلى مثل هذه الأقوال التي وردتنا من العلماء القدماء، تبين مكانة الشعر، وكبير قدره عند العرب، وأهميته في التقعيد اللغوي، والوصول إلى الأمور التي يتعذر الوصول إليها من خلال باقي الفنون اللغوية الأخرى، فإنه يمكن لنا أن نصل إلى نتيجة معروفة[بأن الشعر

---

[٨٥]. ابن سلام. الأمثال، ص: ٢٥٦، وابن عبد ربه. العقد الفريد، ج: ٣، ص: ٦٨، والزمخشري. جمهرة الأمثال، ج: ١، ص: ٢٠٣، والهاشمي. الأمثال، ص: ١١١، والميداني. مجمع الأمثال، ج: ١، ص: ١٦٤.

[٨٦]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٨٥.

[٨٧]. ابن فارس، أبو زكريا أحمد (١٩٩٧م). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ص: ٢١٢.

[٨٨]. السيوطي. المزهر، ج: ٢، ص: ١٩٣.

يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الاستشهاد، وذلك أن هذا الفن ورد فيه كثير من الأمور التي تخص العربية، وفي ذلك يقول ابن رشيق القيرواني: "الشعر أكبر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تقبل شهادته، وتمتثل إرادته، في قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إن من الشعر لحكمة، ولقول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: نعم ما تعلمته العرب الأبيات من الشعر يقدمها الرجل أمام حاجته، فيستزل بها الكريم، ويستعطف بها اللئيم. مع ما للشعر من عظيم المزية، وشرف الأبية وعز الأنفة، وسلطان القدرة"[٨٩].

ولقد جعل العلماء للشعر فضلاً على غيره من الشواهد اللغوية الأخرى في شتى نواحي علوم اللغة، فهو من الشواهد التي لا ترد من كلام العرب، يقول فيه ابن نباتة: "من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: "قال الشاعر"، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة"[٩٠].

فاعتماد النحاة على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر في التقعيد النحوي، وذلك لأسباب هي: أن رواية الشعر تكون في الغالب الأعم أدق من رواية النثر، وأن إمكانية تذكر الإنسان للمنظوم أيسر وأسهل من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المنثور[٩١].

وبعد أن ذكرنا هذه المقدمة عن الاستشهاد بالشعر ومكانته بين النصوص اللغوية المستشهد بها لا بد لنا من أن نعرض للاستشهادات التي أوردها ابن كمال باشا في كتابه أسرار النحو، حيث أورد ابن كمال باشا عدداً لا بأس به من الأبيات الشعرية التي استشهد بها على القضايا النحوية[المختلفة، فلقد بلغ عدد هذه الشواهد ما يقارب خمسة وعشرين شاهداً شعرياً، وفيما يلي سنعرضها مرتبة حسب موضوعات النحو المختلفة.

١ـ حذف الفاعل:

أول ما استشهد به ابن كمال باشا من الأشعار بشطر من بيت لرؤبة بن العجاج في الفوائد التي يبنى من أجلها الفعل للمجهول، فمنها العلم بالفاعل، وتحقير الفاعل، وغير ذلك، ولقد أورد على فائدة الإشاعة البيت الشعري الآتي:

لَيْتُ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَباباً بُوْعَ فاشْتَرَيْتُ [٩٢]

---

[٨٩]. ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (١٩٨٨م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ج: ١، ص: ١٦.

[٩٠]. التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (١٤٢٤هـ). الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ص: ٢٥٢، نقلاً عن كلام لابن نباتة.

[٩١]. حسانين. في أدلة النحو، ص: ٨٦.

[٩٢]. البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانهاعتنى به وصححه ورتبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، ص: ٣٥، القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (١٩٢٦م). الأمالي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر ج: ١، ص: ٢٠، و ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ـ مصر ج: ٧، ص: ٧٠، وابن هشام. مغني اللبيب، ص: ٣٩٣، الأزهري، خالد بن عبد الله (د.ت). شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر ج: ١، ص: ١٩٤.

ولقد ورد هذا البيت مشطوراً في الكتاب، حيث إن ابن كمال باشا لم يأتِ بهذا البيت كاملاً في كتابه، وإنما أورد عجز هذا البيت، وهو "ليت شباباً بوع فاشتريت"، وموضع الشاهد يتمثل في "بوع" الذي أتى بعده نائب فاعل، ولقد استفدنا من حذف الفاعل الإشاعة.

ولم يورد المؤلف شاهداً آخر أو مثالاً على معنى الإشاعة في حذف الفاعل، بل اكتفى بهذا الشاهد الشعري فحسب، ولقد ذكر بعضاً من المعاني التي يُحذف من أجلها الفاعل، ومثل عليها بأمثلة من عنده، أو استشهد لبعضها بآيات قرآنية من مثل: فائدة علم المخاطب بالفاعل، حيث استشهد عليها بقوله تعالى: "بُعْثِرَ ما في القبورِ"[٩٣]، وفائدته رعاية السجع و الفاصلة، فاستشهد بقوله تعالى: "وما لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجزى، إلا ابْتِغاءَ وجهِ ربِّهِ الأعلى"[٩٤]، ومنها كذلك بيان شهرة اختصاص الفعل، واستشهد لها بقوله تعالى: "خُلِقَ الإِنْسانُ"[٩٥].

هذه الآيات والأمثلة التي تلتها في بيان فوائد حذف الفاعل إنما جاء بها المؤلف مثالاً على كل فائدة، ولم يأتِ بشاهدين أو أكثر لفائدة واحدة من هذه الفوائد، إذن فإن هذه الشواهد القرآنية جاءت مدغمة لا مجاورة فحسب للشاهد الشعري الذي أتى به المؤلف في بداية حديثه عن حذف الفاعل وفوائد هذا الحذف.

٢ـ الحال السادة مسد الخبر:

أما الشاهد الشعري التالي عند ابن كمال باشا في كتابه فيتمثل بما استشهد به المؤلف لحذف الخبر، حيث إن المبتدأ يُتبع بحال لا يصح كونها خبراً، مثل: أكلي السويق ملتوتاً[٩٦]، ففي هذه الحالة لا يجوز أن يعد "ملتوتاً" خبراً للمبتدأ، وحين أورد ابن كمال باشا هذه القضية استشهد لها بقول الشاعر:

الحَرْبُ أَوَّلُ ما تَكُونُ فَتِيَّةً تَسْعى بِزِيْنَتِها لِكُلِّ جَهُوْلِ [٩٧]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في مجيء "فتيةً" منصوبة بعد المرفوع "الحرب"، وهي في هذه الحالة تكون حالاً لا تصلح أن تكون خبراً، بناء على ما رأينا من كلام المؤلف، والمؤلف حين ذكر هذا الشاهد لم يذكر معه أي شاهد آخر يعضد به ما ذهب إليه، وإنما ذكر بعض الأمثلة التي ليست من الشواهد الشعرية أو حتى النثرية، بل هي أمثلة مصنوعة منه هو.

٣ـ تكرار المنادى:

---

[٩٣]. سورة العاديات، آية: ٩.

[٩٤]. سورة الليل، آية: ١٩.

[٩٥]. سورة الأنبياء، آية: ٣٧.

[٩٦]. انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: ١، ص: ٤٨٨.

[٩٧]. انظر البيت في: عمرو بن معد يكرب الزبيدي (١٩٧٠م). ديوان عمرو، تحقيق: هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد ـ العراق ص: ١٥٦، وسيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٢٠٠، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج: ١، ص: ٢٥٢.

أما الشاهد التالي فيتمثل في تكرار المنادى، فإذا تكرر المنادى وكان الثاني مضافاً جاز في الأول النصب والبناء على ما يرفع به، أما الثاني فلا يجوز فيه إلا النصب[٩٨]، فجاء المؤلف على هذه الحالة التي يأتي عليها المنادى ببيت من الشعر، وهو:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ [٩٩]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في تكرار المنادى عند الشاعر، وكما ذكر ابن كمال باشا فإن للمتكلم في المنادى الأول وجهين: الأول الرفع، والثاني النصب، أما المنادى الثاني وهو المكرر، فلا يصح للمتكلم فيه إلا النصب، كونه مضافاً، والمنادى في حال أن يكون مضافاً حقه النصب فحسب.

٤ـ حذف عامل النصب في المفعول به في التحذير:

أما الموضع التالي من مواضع الاستشهاد بالشعر عند ابن كمال باشا فيتمثل بالشاهد الذي أتى به على حذف عامل النصب في المفعول به في التحذير[١٠٠]، والشاهد الذي جاء به المؤلف هو قول الشاعر:

إيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فَإنَّهُ إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جَالِبُ [١٠١]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قول الشاعر: "إياك إياك"، ولقد أتى المؤلف بهذا الشاهد دون أن يعضده بأي شاهد آخر، وإنما حشد حوله بعض الأمثلة التي صنعها هو نفسه، ولم يذكر شواهد أخرى من باب التحذير.

٥ـ أسلب الإغراء:

أما الشاهد الآتي فلقد جاء به ابن كمال باشا على الإغراء، وهو أسلوب لغوي كما نعلم يُحذف فيه عامل النصب للمفعول به[١٠٢]، حيث يقول الشاعر:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أَخاً لَهُ كَساعٍ إلى الهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ [١٠٣]

---

[٩٨]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٢٥.

[٩٩]. الشاهد لجرير بن عطية (١٩٣٤م). شرح ديوان جرير، شرحه: الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ص: ٢٨٣، وسيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٣١٥، و المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٩٣٦م). الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: زكي مبارك وأحمد شاكر، القاهرة ـ مصر ج: ٣، ص: ٩٥٢، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٢، ص: ١٠، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: ٢، ص: ٢٩٨.

[١٠٠]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٣٢.

[١٠١]. والشاهد للفضل بن عبد الرحمن القرشي، انظر البيت في: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ١٤١، و الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (١٩٥٤م). طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ـ مصر ص: ٥٠، وابن جني. الخصائص، ج: ٣، ص: ١٠٢، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٢، ص: ٢٥، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: ٢، ص: ١٩٠.

[١٠٢]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٣٣.

[١٠٣]. البيت لمسكين الدارمي أو لإبراهيم بن هرمة، انظر البيت في: الميداني. مجمع الأمثال، ج: ١، ص: ٢٣، و الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (١٩٦٠م). الأغاني، تحقيق: عبد الستار فراج، دار الثقافة، بيروت ـ لبنان ج: ٢٠، ص: ١٧١، و ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (١٩٤٩م). أوضح المسالك

٦ـ المفعول معه:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال باشا عن المفعول معه، وهو المنصوب بعد واو المعية، وجاء بالشاهد في أثناء حديثه عن جواز مجيء المفعول معه ضميراً منفصلاً[١٠٤]، فأتى ابن كمال باشا بالشاهد الشعري الآتي ممثلاً به على هذه الحالة من المفعول معه:

وكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتى تَقَدَّدا [١٠٥]

ولقد علق ابن كمال باشا على هذا البيت بأن قال: "وإياها في حيز النصب على أنه مفعول معه"[١٠٦]، وموضع الشاهد في هذا البيت هو "إياها" فهذا ضمير نصب منفصل للمفردة الغائبة، وقع مسبوقاً بواو المعية، فلذلك كان موضعه موضع نصب.

ولم يذكر ابن كمال باشا شاهداً آخر يدعم به هذا الشاهد، حتى لم يذكر مثالاً يبين به هذا الشاهد، وإنما اكتفى بذكر الشاهد الشعري على المسألة التي يتحدث عنها في باب المفعول معه.

٧ـ الحال:

أما الشاهد الآتي فيتمثل عند ابن كمال باشا حين جاء به شاهداً على مجيء الحال واقعة موقع النفي[١٠٧]، وهذا الشاهد دليل على مجيء الحال مسبوقة بالنفي، يقول الشاعر:

لا يَرْكُنَنْ أَحَدٌ إلى الإِحْجامِ يَوْمَ الوغى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ [١٠٨]

فالشاهد في هذا البيت يتمثل في "مُتخوفاً" حيث وقعت حالاً من صاحبها "أحد"، ومناط الشاهد فيها أنها جاءت حالاً وقد سُبقت بنفي، كما قدم لها ابن كمال باشا قبل أن يسوق الشاهد.

وكالعادة فإن ابن كمال باشا لم يعضد هذا الشاهد ببيت شعري آخر، أو حتى بشاهد غير هذا الشاهد، بل لم يأتِ بمثال آخر على هذه الجزئية، وإنما كانت أمثلته الأخرى المجاورة لهذا المثال تتعلق بالأحوال الأخرى التي تأتي عليها الحال.

٨ـ اسم إن:

والشاهد الآتي يتمثل في مجيء اسم "إن" أو إحدى أخواتها محذوفاً، فلا يجوز أن يأتي اسمها محذوفاً إلا إذا كان ضمير شأن، غير أن بعض العلماء أجاز أن يُحذف اسم "إن" أو إحدى أخواتها مطلقاً[١٠٩]، وعلى هذا أتى ابن كمال باشا بالشاهد الشعري الآتي:

إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ـ مصر ج: ٤، ص: ٧٩، و ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (١٩٥٧م). قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وعبد السلام محمد هارون، مطبعة السعادة، القاهرة ـ مصر، الطبعة التاسعة ص: ٢٨٩، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: ٣، ص: ١٩٢.

[١٠٤]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٣٦.

[١٠٥]. انظر البيت في: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ١٥٠، والزجاجي. الجمل، ص: ٣٠٧.

[١٠٦]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٣٦.

[١٠٧]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٣٧.

[١٠٨]. انظر: القالي. الأمالي، ج: ٢، ص: ١٩٠، وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: ١، ص: ٦٣٩، والصبان. حاشية الصبان، ج: ٢، ص: ١٧٥.

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتي وَلكنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيْمُ المَشافِرِ [١١٠]

فابن كمال باشا لم يأتِ كالعادة بأي شاهد آخر يعضد به هذا الشاهد، وإنما اكتفى به فقط على التمثيل والتدليل على المسألة المتعلقة بحذف اسم "لكنّ" وبيّن أن تقدير اسم "لكن" هو "لكنك"[١١١].

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قوله: "ولكنّ زنجيٌّ"، فلقد جاءت كلمة "زنجي" خبراً لـ "لكن"، وحُذف اسمها، والتقدير فيه أن يكون اسم "لكن" متمثلاً بضمير النصب المتصل كما قدره ابن كمال باشا حين قال في تقديره: ولكنك.

٩ـ لا النافية للجنس:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال باشا عن "لا" التي لنفي الجنس، فإذا كُرر اسم "لا" التي لنفي الجنس، جاز في الثاني البناء والإعراب، مثل قولنا: لا ماءَ ماءً في البيت، فإذا سُبقت "لا" التي لنفي الجنس بهمزة الاستفهام فإن هذه الهمزة لا تغير المعنى[١١٢]، وعلى هذه القضية أتى ابن كمال باشا بالشاهد الشعري، حيث تقول الشاعرة:

ألا سَبِيْلَ إلى خَمْرٍ فَأَشْرَبَها أَمْ لا سَبِيْلَ إلى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ[١١٣]

والشاهد في هذا البيت دخول همزة الاستفهام على "لا" التي لنفي الجنس، ورغم دخول هذا الاستفهام إلا أن هذه الهمزة لم تؤثر في عمل "لا" التي لنفي الجنس، حيث دخلت الهمزة على قوله: لا سبيل إلى خمر، فبقيت "سبيل" مبنية على الفتح الناشئ من عمل "لا" التي لنفي الجنس، ولم تعلق همزة الاستفهام عملها.

١٠ـ البدل:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال باشا عن البدل بين الأفعال، حيث يقول: إن البدل بين فعلين لا يكون إلا بنوع واحد من أنواع البدل، وهذا النوع يتمثل ببدل كل من كل[١١٤]، ثم جاء ابن كمال ببيت من الشعر مستشهداً به على هذه الحالة الإعرابية، حيث يقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنا في دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَناراً تَأَجَّجا [١١٥]

---

[١٠٩]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٤٩.

[١١٠]. البيت للفرزدق، همام بن غالب (١٩٣٦م). ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، القاهرة ـ مصر ص: ٤٨١، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٤م). المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ج: ٣، ص: ١٢٩، وابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (١٩٥٥م). الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة ج: ١، ص: ١٨٢، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٨، ص: ٨١، والأصفهاني. الأغاني، ج: ١٩، ص: ٢٤، و ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (١٩٤٨م). مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ـ مصر ج: ١، ص: ١٠٥.

[١١١]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٤٩.

[١١٢]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٥٠.

[١١٣]. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٧، ص: ٢٧، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: ٤، ص: ٨٠.

[١١٤]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٥٨.

إذ يقول ابن كمال باشا معلقاً على هذا البيت: "فإن تُلمم من الإلمام، وهو النزول، بدل من "تأتنا""[١١٦]، وهو بهذه العبارة أبان عن موضع الشاهد في البيت، فإن موضعه متمثل بـ "تلمم" حيث إن هذا الفعل جاء بدلاً من الفعل الذي سبقه وهو "تأتنا"، فالفعلان يدلان على معنى متقارب، ومن هنا جُعِل الفعل الثاني بدلاً من الفعل الأول.

وابن كمال باشا حين أتى بهذا الشاهد لم يعضده بأي شاهد آخر سواء من القرآن الكريم أم من القراءات القرآنية، أم من الحديث الشريف، أم من كلام العرب نثراً أو شعراً، بل أتى بهذا الشاهد منفرداً وحيداً على المسألة.

١١ـ حذف ضمير الشأن:

أما الشاهد الآتي فهو شاهد على حالة حذف ضمير الشأن في حال أن يكون ضمير الشأن في موضع نصب[١١٧]، يقول الشاعر:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيْسَةَ يَوْماً يَلْقَ فيها جَآذِراً وَظِباءا [١١٨]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في "إنّ" حيث إنه لا يجوز دخول "إن" على "مَن" الشرطية، ومن هنا عددنا ضمير الشأن محذوفاً كي نتمكن من تفسير دخول "إن" التوكيدية على "من" الشرطية[١١٩]، وكعادة ابن كمال فإنه أتى بهذا الشاهد وحده، ولم يأتِ معه بأي شاهد آخر.

أما في مجال حديثه عن عمومية القاعدة فلقد جاور هذا الشاهد شاهد آخر من القرآن الكريم يتحدث فيه ابن كمال باشا عن حذف ضمير الشأن أيضاً، وهو شاهد من القرآن الكريم[١٢٠]، وهو قوله سبحانه وتعالى: "وأنْ لَيْسَ للإِنْسانِ إلا ما سَعى"[١٢١].

وهذا الشاهد كما نرى يتحدث فيه ابن كمال باشا عن حذف ضمير الشأن، غير أن الشاهد لم يأتِ على المسألة نفسها بالضبط، وإنما جاء على مسألة جزئية متمثلة بمجيء هذا الضمير محذوفاً بعد "أنْ" المخففة، والذي جعلنا نقدر الضمير في هذه الآية أنه لو لم يُقدر فإن "أن" يجب أن تكون مكسورة الهمزة، أي أنها "إنّ" الثقيلة، ولما لم تكن مكسورة الهمزة دلنا ذلك على حذف ضمير الشأن[١٢٢].

---

[١١٥]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٤٤٦، وابن الأنباري. الإنصاف، ج: ١، ص: ٥٨٣، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٧، ص: ٥٣، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: ٣، ص: ٦٦٠، والسيوطي. همع الهوامع، ج: ٢، ص: ١٢٨.

[١١٦]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٥٨.

[١١٧]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٧٨ ـ ١٧٩.

[١١٨]. البيت للأخطل في ديوانه، ص: ٣٧٦، وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ج: ٢، ص: ١٤٩، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: ١، ص: ٢١٩، وج: ٢، ص: ٤٦٣.

[١١٩]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٧٩.

[١٢٠]. المرجع السابق.

[١٢١]. سورة النجم، آية: ٣٩.

[١٢٢]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٧٩.

١٢ـ ما الاسمية:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال باشا عن أنواع "ما" الاسمية، حيث ذكر أنها ستة أنواع، ومن بين أنواعها أن تأتي موصوفة بمعنى "شيء"[١٢٣]، وعلى هذا النوع أتى بشاهد شعري، وهو قول الشاعر:

رُبّ َما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنْ الأمر لهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ [١٢٤]

وهذا البيت كما ذكرنا جاء به ابن كمال باشا في حديثه عن أنواع "ما" الاسمية، ولقد جاء ببيت شعري آخر في حديثه عن أنواع "ما" الاسمية أيضاً، غير أن الشاهد في البيت الشعري لم يكن على "ما"، وإنما كان على "من" التي تأتي بمعنى الصفة[١٢٥]، يقول الشاعر:

فَكَفى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا [١٢٦]

فهذا البيت جاء به ابن كمال باشا شاهداً على النوع السادس من أنواع "ما" الاسمية، وهو كما نرى لم يأتِ على "ما" وإنما جاء على "من".

١٣ـ المصدر المعرف ب "ال":

أما الشاهد الآتي فيتمثل في مجيء المصدر عاملاً إذا عُرّف بـ "أل"[١٢٧]، وذلك نحو قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أولي المُغِيْرَةِ أَنَّني كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مُسْمِعا [١٢٨]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في عمل "الضرب" في "مسمعاً" حيث عملت فيها النصب، ولقد عمل المصدر الصريح في هذا الشاهد لأنه جاء محلَّى بـ "أل" التعريف، ولذلك عمل فيما بعده، ولقد جاء ابن كمال باشا بهذا الشاهد كعادته دون أن يعضده بأي شاهد آخر من الشعر أو من النثر أو من القرآن، بل اقتصر في هذه المسألة على هذا الشاهد فحسب.

---

[١٢٣]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٨٦.

[١٢٤]. البيت ل لأمية بن أبي الصلت (١٣٥٢هـ). ديوانه، جمعه ووقف على طبعه: بشير يموت، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ص: ٥٠، وانظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٢٦٩، و الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (د.ت). الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر ج: ٣، ص: ٤٩، و الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (١٩٦٨م). البيان والتبيين، دار الفكر، بيروت ـ لبنان ج: ٣، ص: ٢١١، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٢،

[١٢٥]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ١٨٧.

[١٢٦]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٢٦٩، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٤م). سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر ج: ١، ص: ١٥٢، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ١٢، و الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (١٩٦٤م). إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، المطابع الأميرية، القاهرة ـ مصر ج: ٢، ص: ٢٥٩، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: ٢، ص: ١٩.

[١٢٧]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢١٩.

[١٢٨]. البيت لمرارة الأسدي. انظر البيت في: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص:٩٩، والزمخشري. المفصل، ص: ٢٢٤، والصبان. حاشية الصبان، ج: ٢، ص: ١٠٠، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: ٣، ص: ٤٣٩.

١٤ـ أفعال المدح والذم:

أما الشاهد الآتي فيختص بأفعال المدح والذم، فلقد اختلف البصريون والكوفيون على هل هي أسماء أم أفعال، فكان دليل البصريين على فعليتها أنها مبنية على الفتح وتلحقها الضمائر، أما الكوفيون فلقد قالوا: إن الدليل على أنها أسماء دخول حرف الجر عليها[١٢٩]، ولقد استدل الكوفيون على مذهبهم ببيت الشعر الآتي، وهو الشاهد الذي أورده ابن كمال، يقول الشاعر:

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجارِ يُؤلَفُ بَيْتُهُ أخا قِلَّةٍ أو مُعْدَمَ المَالِ مُصْرِما [١٣٠]

والشاهد في هذا البيت كما نرى يتمثل في دخول حرف الجر "الباء" على فعل المدح "نعم"، وهذا البيت مثلما ذكرنا من قبل كان دليل الكوفيين على اسمية "نعم"؛ لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء.

١٥ـ إضمار كان:

أما الشاهد الآتي فهو يتعلق بإضمار "كان" مع "ليت" التي للتمني في حال أن يأتي بعدها اسمان منصوبان، ولقد جعلها الفراء بمعنى "أتمنى"، وبالتالي فإن الاسمين المنصوبين اللذين بعدها يكونان مفعولين به، أما الكسائي فتمسك بأن جعلها على إضمار "كان"[١٣١]، والشاهد قول الشاعر:

يا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبا رَواجِعاً [١٣٢]

والشاهد في هذا الجزء من البيت يتمثل في "رواجعاً" حيث إن الكسائي يرى أن الأصل فيها إضمار "كان" فتكون بهذا المعنى: كانت رواجعاً، ولقد ذكر ابن كمال باشا هذا الشاهد دون أن يعضده بأي شاهد آخر من القرآن أو الشعر أو النثر، بل اكتفى كعادته بذكر الشاهد وحده.

١٦ـ حتى:

أما الشاهد الآتي فهو يختص بـ "حتى"، فلقد رأى العلماء أنها لا تدخل إلا على الظاهر دون المضمر، فلا نقول: حتاه، وحتاك، غير أن الكوفيين رأوا أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر[١٣٣]، وتمسكوا بقول الشاعر:

وَأَكْفيهِ ما يَخْشى وَأُعْطِيْهِ سُؤْلَهُ وَأُلْحِقُهُ بِالقَوْمِ حَتّاهُ لاحِقُ [١٣٤]

---

[١٢٩]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

[١٣٠]. البيت لحسان بن ثابت (١٩٦١م). ديوانه، دار صادر، بيروت ـ لبنان ص: ٢١٩، وانظر: ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: ١٤.

[١٣١]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

[١٣٢]. انظر البيت في: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٢٨٤، الجمحي، ابن سلام (د.ت). طبقات فحول الشعراء، تحقيق وشرح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ـ مصر ص: ٦٥، والزمخشري. المفصل، ص: ٢٨، وابن الأنباري. لمع الأدلة، ص: ٨٢.

[١٣٣]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٧٤.

[١٣٤]. ولقد استشهد ابن كمال باشا بموضع الشاهد فقط، ولم يذكر البيت كاملاً في متن الكتاب، بل ذكره المحقق في حاشية التحقيق، انظر: الألوسي، شهاب الدين محمود (د.ت). الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، مكتبة دار البيان، بغداد ـ العراق ص: ١٩٨.

والشاهد في قوله "حتاه"، والمعنى: حتى هو، ولقد أتى ابن كمال باشا بموضع الشاهد فقط في المتن، ولم يذكر أي شاهد آخر يعضد به هذا الشاهد، غير أنه علق عليه بقوله: "فلا يُعتد به أم لندورته"[١٣٥].

١٧ـ معاني حروف الجر:

أما الشاهد الآتي فلقد أورده ابن كمال باشا في حديثه عن معاني حروف الجر، وبالذات معنى "على"، حيث ذكر أن "على" تجيء اسماً بمعنى فوق، وذلك في حال أن تُسبق بحرف جر[١٣٦]، ثم جاء بالشاهد الشعري، وهو قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْظٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ [١٣٧]

والشاهد في هذا البيت قوله: "من عليه"، فلقد دخل حرف الجر "من" على "على"، وفي هذه الحالة فإنه لا يمكن دخول الحرف على الحرف، وبالتالي فإن النحاة تأولوا الحرف بمعنى الاسم، فقالوا: إنه بمعنى الفوق، وهو ما أشار إليه ابن كمال باشا، ولم يورد ابن كمال شاهداً آخر على هذه الحالة، بل اكتفى بهذا الشاهد فحسب، وهذا ما نلحظه في شواهده الشعرية كافة.

١٨ـ إضمار رب:

أما الشاهد الآتي فهو يتعلق بإضمار "رب" بعد الفاء، حيث أتى ابن كمال بشاهد شعري يبين فيه أن "رب" قد تُضمر بعد الفاء، فيكون الاسم المجرور بعد الفاء مجروراً بإضمار "رب"[١٣٨]، والشاهد هو قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِيْ تَمائِمَ مُحْوِلِ [١٣٩]

فالشاهد في هذا البيت يتمثل بقول الشاعر: "فمثلِكِ" حيث جر "مثل" برب المضمرة بعد الفاء، ولقد أتى ابن كمال باشا بهذا الشاهد على إضمار "رب" بعد الفاء، وذكر أن المعنى هو: فرب مثلك[١٤٠].

ولقد عضد ابن كمال باشا هذا الشاهد بشاهد شعري آخر على إضمار "رب"، ولكن هذه المرة بعد الواو[١٤١]، وهو قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنِيْسُ إلا اليَعافِيْرُ وَ إلا العِيْسُ [١٤٢]

---

[١٣٥]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٧٤.

[١٣٦]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٧٧.

[١٣٧]. البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٢، ص: ٣١٠، والفارسي. الإيضاح العضدي، ج: ١، ص: ٢٥٩، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: ١، ص: ١٢٢، والصبان. حاشية الصبان، ج: ٢، ص: ٢٢٦.

[١٣٨]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٧٩.

[١٣٩]. البيت لامرىء القيس ابن حجر الكندي (د.ت). ديوانه، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ـ مصر ، ص: ١٢.

[١٤٠]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٨٠.

[١٤١]. المرجع السابق.

والشاهد في هذا البيت قول الشاعر: "وبلدةٍ" حيث جر "بلدة" بـ "رب" المضمرة بعد الواو، وهو الشاهد الثاني كما رأينا الذي أورده ابن كمال على إضمار "رب".

١٩ـ "ها" التنبيه:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال عن "ها" التنبيه، وذكر أنها تدخل على أسماء الإشارة والضمائر، غير أنها تدخل شذوذاً على حروف العطف[١٤٣]، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنا فَقُلْتُ لَهُمْ هذا لَها هاوذا لِيا [١٤٤]

ولقد أورد ابن كمال الشطر الثاني ـ تزيد ـ في متن كتابه، أما الشطر الأول ـ طائل ـ فقد أورده المحقق في هامش الصفحة، وهذا الشاهد كما ذكرنا على دخول "ها" التنبيه على حروف العطف، والشاهد في البيت قوله: "هاوذا"، حيث دخلت "ها" التنبيه على واو العطف.

ولقد عضد الشاعر هذا الشاهد بشاهد آخر على حروف التنبيه ذاتها، حيث أورد شاهداً على دخول "أمَا" التي للتنبيه على حروف القسم[١٤٥]، وهو قول الشاعر:

أَمَا وَالذي أَبْكى وَأَضْحَكَ وَالذي أَمَاتَ وَأَحْيا وَالذي أَمْرُهُ الأَمْرُ [١٤٦]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قوله: "أما والذي" حيث دخلت "أما" التنبيهية على واو القسم التي سبقت "الذي"، وهو شاهد رديف للشاهد السابق، ولقد جاءا في الموضوع ذاته وهو دخول حروف التنبيه على الحروف الأخرى كحروف العطف أو القسم.

٢٠ـ زيادة "أن":

أما الشاهد الآتي فيختص بزيادة "أن"، حيث ذكر ابن كمال باشا أنها تُزاد بعد كاف التشبيه، فتقول مثلا: كَأَنْ[١٤٧]، ثم استشهد بجزء من بيت هو: "كَأَنْ ظَبْيَةٌ"، وتمامه:

وَيَوْماً تَوافَيْنا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ [١٤٨]

---

[١٤٢]. البيت لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود، عامر بن الحارث (١٣٥٠هـ). ديوانه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر ص: ٥٢، وانظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٣٦٥، وابن الأنباري. الإنصاف، ج: ١، ص: ٢٧١، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٢، ص: ٨٠، والأزهري. شرح التصريح، ج: ١، ص: ٣٥٣.

[١٤٣]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٩٣.

[١٤٤]. البيت للبيد بن أبي ربيعة، ديوانه انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٣٧٩، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٨، ص: ١١٤.

[١٤٥]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٩٤.

[١٤٦]. الشاهد لأبي صخر بن سلمة الهذلي، انظر ديوان الهذليين: القالي. الأمالي، ج: ١، ص: ١٤٨، و المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (١٩٥٢م). شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ج: ٣، ص: ١٢٣١، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٤٦١، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: ١، ص: ٥٢، و السيوطي، جلال الدين (١٩٦٦م). شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، القاهرة ـ مصر ج: ١، ص: ١٦٩.

[١٤٧]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٢٩٦.

فالشاهد في قوله: "كأنْ ظبيةٌ"، فلقد زيدت "أن" بعد الكاف، ولقد أتى ابن كمال بشاهد آخر على الحروف التي تزاد في الكلام، فبعد أن ذكر زيادة "أن" أتى بزيادة "لا"، وجاء بشاهد على شذوذ زيادة "لا" بين المضاف والمضاف إليه[١٤٩]، وذلك قول الشاعر:

في بِئرِ لا حُوْرٍ سَرَى وَما شَعَرْ [١٥٠]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قوله: "بئر لا حور"، إذ إن الأصل أن يأتي على: "بئر حور"، ولكن أتت "لا" زائدة بين المضاف والمضاف إليه شذوذاً كما ذكرنا من قبل.

الخاتمة:

وبعد أن انتهينا من عرض الشواهد الشعرية جميعها التي أوردها ابن كمال باشا في كتابه "أسرار النحو"، فلا بد لنا من أن نسجل بعضاً من الملحوظات الهامة على هذا الجانب السماعي من الاستشهاد:

أولاً: لقد كان استشهاد ابن كمال بالشعر أكثر من استشهاده بالحديث النبوي أو النثر من كلام العرب، وهو أمر طبيعي جداً، إذ إن الاهتمام بالشعر كان يفوق الاهتمام بغيره من مصادر السماع في النحو.

ثانياً: كان استشهاد ابن كمال بالشعر منفرداً في أغلب الأحيان، ولم يعضد الاستشهاد الشعري بشواهد أخرى من القرآن أو الحديث أو كلام العرب النثري إلا في قليل من المواضع، والسبب في ذلك أن ابن كمال كان يرى في الشاهد الشعري دليلاً كافياً على المسألة الشعرية.

ثالثاً: من خلال نظرتنا إلى اهتمام ابن كمال باشا بالسماع فإننا نرى أنه لم يعتدَّ كثيراً بالسماع، والدليل على ذلك قلة الشواهد الشعرية أو النثرية، فلقد استشهد بأربعة وعشرين بيتاً من الشعر، في حين لم تبلغ شواهده النثرية عشرة شواهد، مما يدل على ضعف استشهاده بالشواهد عموماً.

رابعاً: هناك عدد ليس يسيراً من الشواهد الشعرية التي أوردها ابن كمال في كتابه مأخوذة من كتاب سيبويه، وبالتالي فإن ذلك يدلنا على تأثر ابن كمال بسيبويه في نواحي الاستشهاد.

---

[١٤٨]. البيت لزيد بن أرقم، انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٢٨١، والمبرد. الكامل في اللغة والأدب، ج: ١، ص: ٨٢، والزجاج. إعراب القرآن، ج: ١، ص: ٣١٨، و النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (١٩٧٤م). كتاب شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغرى الحديثة، النجف ـ العراق، الطبعة الأولى ص: ٦٩، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: ٤، ص: ٣٦٤.

[١٤٩]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: ٩٧.

[١٥٠]. هذا الرجز للعجاج، ديوانه، انظر: الميداني. مجمع الأمثال، ج: ١، ص: ١٩٥، وابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ص: ١٦٧، والثعالبي. فقه اللغة وسر العربية، ص: ٥١٢، وابن منظور. لسان العرب، "حور"، والزمخشري. المفصل، ص: ٣١٣.

قائمة المصادر والمراجع:

الأخطل، غياث بن غوث (١٨٩٠م). شعر الأخطل، عني بنشره: الأب أنطون صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

الأزهري، خالد بن عبد الله (د.ت). شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (١٩٦٠م). الأغاني، تحقيق: عبد الستار فراج، دار الثقافة، بيروت ـ لبنان.

ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد (١٩٩٧م). معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

الأفغاني، سعيد (د.ت). في أصول النحو، القاهرة – مصر.

الإمام أحمد بن حنبل (٢٠٠١م).مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

امريء القيس ابن حجر الكندي (د.ت). ديوانه، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ـ مصر .

أمية بن أبي الصلت (١٣٥٢هـ). ديوانه، جمعه ووقف على طبعه: بشير يموت، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (١٩٥٥م). الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٩٧٩م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (١٤٢٤هـ). الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (٢٠٠٢م). فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (١٩٤٨م). مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ـ مصر.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (١٩٦٨م). البيان والتبيين، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (د.ت). الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر.

جران العود، عامر بن الحارث (١٣٥٠هـ). ديوانه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر.

جرير بن عطية (١٩٣٤م). شرح ديوان جرير، شرحه: الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الجمحي، ابن سلام (د.ت). طبقات فحول الشعراء، تحقيق وشرح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ـ مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٤م). سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٤م). المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، الطبعة الرابعة.

حديثي، خديجة (د.ت). موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

حسان بن ثابت (١٩٦١م). ديوانه، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

حسن، عباس (د.ت). النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

حسانين، عفاف (١٩٩٦م). في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ـ مصر.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير (١٩٩٦م). مسند الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد الدراني، دار السقا، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى.

أبو حيان، محمد بن يوسف (د.ت). تفسير البحر المحيط، مكتبة مطابع النصر الحديثة، الرياض ـ السعودية.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (د.ت). مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تقديم: آرثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة ـ مصر.

الخضر، حسين محمد (١٩٦٠م). دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفلاح، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية.

الخضري، محمد (د.ت). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر.

رؤبة بن العجاج في ديوانهاعتنى به وصححه ورتبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (١٩٦٧م). مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (١٩٨٨م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الرواشدة، أحمد عبد السلام (٢٠٠٧م). الفكر اللغوي عند ابن مالك في كتابه: " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "، رسالة جامعية، جامعة مؤتة، إشراف: محمد أمين الروابدة، الكرك ـ الأردن.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (١٩٥٤م). طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ـ مصر.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (١٩٦٤م). إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، المطابع الأميرية، القاهرة ـ مصر.

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (١٩٥٧م). البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٩٨٧م). المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٩٩٣م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن سلام، أبو عبيد القاسم (١٩٨٠م). الأمثال، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٩٨٨م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة.

السيوطي، جلال الدين (١٩٦٦م). شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، القاهرة ـ مصر.

السيوطي، جلال الدين (١٩٧٤م). الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر.

السيوطي، جلال الدين (١٩٨٨م). معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين (١٩٩٨م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين (١٩٩٩م). الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة ـ مصر.

السيوطي، جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر.

الشاعر، حسن موسى (١٩٨٠م). النحاة والحديث النبوي، الطبعة الأولى.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن أدريس (١٤٠٠هـ). المسند، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

الصالح، صبحي (٢٠٠٠م). مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة والعشرون.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (د.ت) . حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ـ مصر.

الضبي،المفضل بن محمد بن يعلى (١٩٨٣م). أمثال العرب، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (١٩٩٤م). شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زاهي النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه: يوسف عبد الرحمن، عالم الكتب، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان (١٩٩٩م). فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة السادسة.

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (١٤٠٤هـ). العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (د.ت). جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار (١٩٨٨ م). البحث اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، الطبعة السادسة، القاهرة ـ مصر.

عمرو بن معد يكرب الزبيدي (١٩٧٠م). ديوان عمرو، تحقيق: هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد ـ العراق.

ابن فارس، أبو زكريا أحمد (١٩٩٧م). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (١٩٦٩م). الإيضاح العضدي، تحقيق: شيخ حسن راشد الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين وزميله محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الفرزدق، همام بن غالب (١٩٣٦م). ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، القاهرة ـ مصر.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (١٩٢٦م). الأمالي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر.

ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (د.ت). **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ـ فلسطين، منشورات دار الفكر، عمان ـ الأردن.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المجيد أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٩٣٦م). الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: زكي مبارك وأحمد شاكر، القاهرة ـ مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (٢٠٠٨م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (١٩٥٢م). شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

مسلم، أبو الحسن بن الحجاج (د.ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري(د . ت). لسان العرب، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (١٩٥٩م). مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ـ مصر.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (١٩٧٤م). كتاب شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغرى الحديثة، النجف ـ العراق، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (١٤٠٩هـ). معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى.

نحلة، محمود (١٩٨٧م). أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (١٩٨٦م). المجتبى من السنن أو السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سوريا، الطبعة الأولى.

الهاشمي، أبو الخير زيد بن عبد الله (١٤٢٣هـ). الأمثال، دار سعد الدين، دمشق ـ سوريا.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (١٩٤٩م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ـ مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (١٩٥٧م). قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وعبد السلام محمد هارون، مطبعة السعادة، القاهرة ـ مصر، الطبعة التاسعة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة السادسة.

يعقوب، إميل بديع (د.ت). الأمثال الشعبية اللبنانية دراسة وتصنيف، منشورات جروس، بيروت ـ لبنان.

ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ـ مصر.